

العنوان:	نظام الحكم في مصر كما ورد في تقرير دوفرين 1883
المصدر:	مؤتمر : نظم الحكم والإدارة عبر عصور التاريخ - حصاد 24
الناشر:	اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة
المؤلف الرئيسي:	حسنى، سعيدة محمد
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
مكان انعقاد المؤتمر:	القاهرة
الهيئة المسؤولة:	اتحاد المؤرخين العرب
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	513 - 529
رقم MD:	1079522
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	تاريخ مصر، الاحتلال البريطاني، النظام السياسي، تقرير دوفرين 1883
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1079522



نظام الحكم في مصر كما في ورد في تقرير دوفرين ١٨٨٣

أ.د. سعيدة محمد حسني

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالإسماعيلية

تعتبر فترة الاحتلال البريطاني لمصر من ١٨٨٢ إلى ١٩١٤ مرحلة تحويلية في تاريخ مصر الحديث، بل أكثر من ذلك أنها تعد مرحلة مفصلية بمعنى أنها أثرت - إلى حد بعيد - في تطور تاريخ مصر الحديث، ولما كان دارسو فترة الاحتلال هذه ينظرون إلى نتائجها من أطرافها ولا يغيصون في نقائنها، كان اختيار موضوع هذه الدراسة التي تدور حول نظام الحكم كما وضعه اللورد دوفرين، ومن المعروف أن النظام الذي سنتعرض لدراسته قد وضعه الإنجليز في إطار نظام إداري عام يتماشى مع تحقيق أهدافهم في مصر.

وفي أعقاب الاحتلال الإنجليزي لمصر في سبتمبر ١٨٨٢، وتخلصهم من العربيين، أصبحت إنجلترا صاحبة السلطة الفعلية في البلاد، ومن ثم كلفت اللورد دوفرين (Dufferin) سفيرها في الأستانة ومندوبها فوق العادة في مصر بدراسة الحالة السياسية في مصر، ثم أعد تقرير عن كيفية النظام الذي يمكن أن تحكم مصر من خلاله، ويؤدي في نهاية الأمر إلى أن تحكم مصر نفسها بنفسها كما أشاعوا ذلك.

والواقع أن مصر قبل مجيء الاحتلال البريطاني، كانت قد بدأت تتمتع بقدر معقول من الحرية والديمقراطية، تمثل في مجلس نواب كان يعد أمنية وطنية في وقتها، خاصة وأن أعضاء هذا المجلس قد وضعوا لائحة ٧ فبراير ١٨٨٢، والتي كانت تعد تعبيراً حقيقياً عن أمانى هذه النخبة الاجتماعية في مصر وتطلعاتها السياسية خلال تلك الفترة، إذا ما وضع في الاعتبار أنه قد رفعت عن هذه الشريحة الاجتماعية كل القيود، سواء قيد الحاكم المطلق أو قيد التدخل الأجنبي، بل أكثر من ذلك فأتته بسبب هذه اللائحة أجبر شريف باشا على تقديم استقالته. إذاً لائحة ٧ فبراير هذه تعد مرآة تعكس ما كان يدور في أذهان هؤلاء الأعضاء من تصور للنظام السياسي الذي تمنوه لمصر؛ ذلك



النظام الذي لم يدم أكثر من ثلاثة أشهر، حيث حدثت له انتكاسة على يد الإنجليز، إذ بهم بدعوى تهدة الأحوال في مصر يهدمون النظام النيابي الذي كافح المصريون من أجله ويستبدلون به نظاماً آخر تمثل في تقرير دوفرين الذي أرسله إلى وزير خارجية بلاده جرانفيل في ٦ فبراير ١٨٨٣م، ومن المعروف أن دوفرين قد أتى إلى مصر في ٧ نوفمبر ١٨٨٢ بدأ مهمته بزيارة الخديوي توفيق ثم استقي معلوماته من كبار النظار في مصر ومن بعض الأجانب الذين ادعوا أنهم على معرفة بأحوال البلاد، هذا بالإضافة إلى أن دوفرين كان يكثر من الطواف في شوارع القاهرة بين مجتمعات العامة، ولكن يجب الإشارة هنا إلى أن دوفرين قد أتى إلى مصر وفي ذهنه صورة معينة عن أحوالها، هذا بالإضافة إلى أن جرانفيل بمساعدة مالت قد طلب من دوفرين أن يضع نظاماً تستطيع إنجلترا من خلاله إحكام سيطرتها على مصر. إذاً دوفرين لم يكن في حاجة إلى من يمدّه بمعلومات لكتابة تقريره، ولكن يرجح أن المعلومات التي وصلت إليه من كبار النظار أو الأجانب وعامة الشعب، قد أفادته في شيء آخر، ألا وهو تجنب بعض ما يثير المصريين، حيث إن دوفرين وحكومته كانا يخالطان عملهما في مصر وقتذاك من حياء الضيف وتمتع الغرب.

وقد أتى دوفرين إلى مصر في شهر نوفمبر ١٨٨٢، وتنفيذاً لرغبات حكومته أعد تقريراً رفعه إلى حكومة بلاده في فبراير ١٨٨٣، ظلت مصر تحكم من خلال ما ورد به ما يربو على نصف قرن، ومن ثم كان التفكير في إعداد هذا البحث، والذي سيتعرض إلى نظام الحكم من خلال ما ورد بتقرير دوفرين، حيث ذكر في تقريره: إن المبادئ التي يجب أن نجعلها أساساً لبنائنا الجديد لا تختلف اختلافاً مهماً عن تلك المبادئ التي قررت منافعها في الأقطار الأخرى، وهي الاستقلال الوطني والحكومة الدستورية، ويذكر دوفرين في تقريره أن مصر في حالتها الراهنة لا تقوى على تطبُّب الأمر الأول، ولا هي مؤهلة للتمتع بحقوق الأمر الثاني بكامل مقتضياتهما، ولكن يمكنها أن تتال الأول بتعصيد أوروبا والثاني بتوالي الأيام.



واستطرد في تقريره قائلاً: إنه لا يمكن أن تدار إدارة وادي النيل من لندن ويكون له نصيب من النجاح.

وأشار إلى أن سعادة كل أمة تتوقف على نوال ثلاث ضمانات هي: المادية والأدبية والسياسية، ويذكر أن المادية تكون قواها العسكرية والمدنية، أما الثانية بمجالسها العدلية، والثالثة بمجالسها النيابية.

كان أول عمل يقوم به كرومر هو تنفيذ تقرير دوفرين الذي طالب بتشكيل حكومة شكلية عملية بلا سلطة، يضاف إلى ذلك أن التقرير طالب بحتمية الإشراف البريطاني على الإصلاحات الضرورية الواجب القيام بها في البلاد. يزداد على ذلك أن التقرير نص على حتمية المحافظة على مصالح منطقة قناة السويس بصورة دائمة، كان من رأي بيرنج في هذا الصدد بالذات؛ أن الاحتلال الطويل الأجل بسبب عدم الكفاية الإدارية المصرية يعد مطلباً ضرورياً لأي شكل من أشكال الإصلاح.

المهم أن دوفرين قد كتب تقريره وأرسله إلى جرانفيل ونوقش في مجلس العموم البريطاني، وعدل ما عدل به دون علم خديوي مصر أو رئيس نظارها شريف باشا، حيث إن هذا التقرير قد أرسل إلى شريف باشا في ٢٩ أبريل ١٨٨٣م للعلم والتنفيذ فقط، وبعد ذلك بيوم واحد صدر قانونا أول مايو اللذان كانا نتاج ذلك التقرير، وقد تضمن هذا القانون نظاماً جديداً يتمشى مع الوجود الإنجليزي في مصر تمثل في:-

١- مجالس المديريات Councils of the Provinces

تعد مصر من أعرق الدول التي عرفت نظام الإدارة المحلية، حيث طبق أول نظام للإدارة المحلية بمقتضى القانون في مايو ١٨٨٣ بإنشاء مجالس المديريات ذات الاختصاصات الاستشارية، ثم عرفت نظام المجالس البلدية لأول مرة بتأسيس بلدية الإسكندرية ذات الشخصية المعنوية في ٥ يناير ١٨٩٠.

كان أول مجلس من المجالس التي اقترحها دوفرين لإصلاح أحوال مصر كما تصور الإنجليز وقتذاك - سنة ١٨٨٢ - هو تشكيل مجلس لكل مديرية، باعتبار أن هذه المجالس يختار منها أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، ومن هنا جاءت علاقة هذه المجالس بالحياة النيابية؛ إذ اعتبرها قاعدة النظام النيابي في مصر وقت الاحتلال.



نص القانون النظامي الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ - ٢٤ جمادى الآخر ١٣٠٠ هـ في مادته الأولى على أن تشكل مجالس مديريات، كل مديرية مجلس، ويكون ذلك المجلس تحت رئاسة المدير، وللوقوف على ماهية هذه المجالس والهدف الذي قصده دوفرين من جعلها قاعدة للنظام النيابي في مصر خلال فترة وجود الاحتلال، لا بد من استعراض وتحليل بعض المواد التي وردت في قانوني أول مايو سنة ١٨٨٣ والتي حددت اختصاصات هذه المجالس.

بداية يشار إلى أن انتخاب مجالس المديريات كان يتم على درجتين، بمعنى أنه كان هناك انتخاب المندوبين الذين يتولون انتخاب أعضاء مجالس المديريات عن كل ثمن أو قسم أو بلد، كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل، ثم يتم انتخاب أعضاء مجلس المديرية بمعرفة المنتخبين طبقاً لما هو موضح بالمادة ١٧ من قانون الانتخاب، وإذا قرأنا المادة ١٨ من قانون الانتخاب ندهش كثيراً؛ وذلك لأن هذه المادة كانت تنص على أنه "لا يجوز للمنتخبين المندوبين الاشتغال بأمور خلاف انتخاب أعضاء مجالس المديريات، وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة..". أي إن المنتخبين المندوبين في أثناء تواجدهم في مراكز المديريات لانتخاب أعضاء المجالس كانوا ممنوعين من مناقشة أي شئ أو مداولة في أي شيء.. هي الحرية التي أرادها دوفرين في الانتخاب.. وأين هي الخطة التي رسمها الإنجليز لتمكين المصريين من الحكم الذاتي؟

قد تثير هذه المادة مناقشة، فهناك من يتصور أن ذلك أمر ضروري لإجراء الانتخابات دون أية مشاكل أو إزعاج، وهناك من يتحادث مع نفسه برأي آخر ألا وهو أن الناخبين المندوبين هؤلاء لم تكن لديهم أية موضوعات يتناقشون فيها أو يخشى من مناقشتها، وعلى أية حال لو أن واضعي قانون الانتخاب هذا وضعوا في تلك المادة كلمة واحدة توضح المعني المقصود منها كانت قد لقيت أي نقد يوجد إليها، خاصة وأن المندوبين لانتخاب أعضاء مجالس المديريات كان من بينهم من لا يعرف القراءة ولا الكتابة.



ويتضح ذلك من نص المادة (٣١) من قانون الانتخاب والتي تنص على أنه:
"الذين يجهلون الكتابة يعطون آراءهم شفاهة.." ^(٤)، ومن ثم فإنه يبدو أن الحكومة
الإنجليزية كانت توحى لواضعي هذه القوانين أن يضعوا ما يحمي وجودها في المستقبل
في مصر.

كان عدد أعضاء مجالس المديريات يتراوح بين ثلاثة وثمانية أعضاء ^(٥)، بواقع
عضو عن كل مركز.

ويتضح ذلك من المادة ١٣ من القانون النظامي التي تنص على أنه: "يكون
عدد أعضاء مجالس المديريات بالكيفية الآتية:

٨ مديرية الغربية- ٦ المنوفية- ٦ الدقهلية- ٦ الشرقية- ٥ البحيرة- ٤ الجيزة-
٤ القليوبية- ٤ بني سويف- ٣ الفيوم- ٤ المنيا- ٧ أسيوط- ٥ جرجا- ٤ قنا- ٤ إسنا
ومن ثم فإن عدد أعضاء مجلس كل مديرية كان يتوقف على مساحة وعدد سكان
وأهمية كل مديرية ^(٦) من خلال قراءة بقية مواد القانون النظامي وقانون الانتخاب يمكن
إجمالاً القول بأن عضو مجلس المديرية إن يكون بالغاً من السن ٣٠ سنة وإن يكون ملماً
بالقراءة والكتابة دافعاً مالا مقررراً على العقارات والأطيان في نفس المركز الذي سينتخب
عنه، ٥٠ جنيهاً مصرياً منذ سنتين، ومدرجاً اسمه في دفاتر الانتخاب منذ خمس سنوات
قبل إجراء الانتخابات ^(٧).

ومن الأمور التي تدعو إلى التعجب أن ضريبة الخمسين جنيهاً هذه كان لا بد أن
تكون عن أطيان، مهما كان الفرد يدفع من ضرائب أخرى في المدن، فلا يحق له دخول
مجالس المديريات هذه ^(٨)، الأمر الذي يبدو معه حرص الإنجليز على إشراك طبقة كبار
الملاك في الحياة السياسية في مصر.

ولعل السبب في ذلك هو علم الإنجليز بأن هذه الطبقة من المصريين ستضع في
الدرجة الأولى مصلحتها، لذا ربط الإنجليز مصلحة هذه الطبقة بمصلحتهم في هذه
البلاد، إذ إنه من الطبيعي والمنطقي أن تصبح مجالس المديريات مجالاً واسعاً للتعبير
عن آراء أعضائها ^(٩).



وبما أن نصوص قانوني أول مايو ١٨٨٣م تحدد الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس المديرية بهذه الصورة التي حصرت العضوية في فئة معينة أو طبقة من طبقات المجتمع، فلا شك أننا - بالتالي - يمكن تصور الموضوعات التي كانت ستطرح للمناقشة في هذه المجالس؛ لأن أي مجتمع مهما اختلفت عاداته وتقاليده يتحرك من خلال المصلحة الذاتية لأفراده.

ومن المعروف أن طبقة الأعيان هذه كانت قليلة العدد بالنسبة للمصريين، وبثبت ذلك ما دار من مناقشات في الجمعية العمومية أو مجلس شورى القوانين عندما عدل قانون مجالس المديرية سنة ١٩٠٩، وأصبح ينوب عن كل مركز عضوان.

٢- مجلس شورى القوانين The Legislative Council

يتألف مجلس شورى القوانين طبقاً لهذين القانونين من ثلاثين عضواً ينقسمون إلى فئتين: فئة معينة وعددها ١٤ عضواً تعينهم الحكومة ويختار منهم الرئيس والوكيل الأول، ويطلق عليهم اسم الأعضاء الدائمين؛ إذ لا يجوز عزلهم إلا بأمر من الخديو، وقد كانت تربط لهم رواتب شهرية، أما الفئة الثانية من أعضاء هذا المجلس فعددها ١٦ عضواً وهم ينتخبون كالآتي:

- عضو عن مدينة القاهرة ينتخبه المنتخبون المندوبون عن أعيان المدينة.
- عضو عن مدينة الإسكندرية والثغور التابعة لها وهي دمياط رشيد، السويس، بورسعيد، الإسماعيلية والعريش.

هذا عن المدن التي لا يوجد بها مجالس مديريات أما المديريات الأخرى ١٤ عضواً بواقع واحد عن كل مجلس مديرية بطريقة القرعة السرية، ويجب الإشارة هنا إلى أن انتخاب الأعضاء المنتخبين، سواء عن المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية، أو عن المديريات الأخرى كان بأغلبية الآراء - أغلبية نسبية (٢) - ومدة وجود هؤلاء الأعضاء ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم على الدوام، إلا إذا خرج أحدهم نتيجة التجديد النصفى لأعضاء مجالس المديريات كل ثلاث سنوات، ومجلس المديرية في هذه الحالة يقوم بانتخاب عضو آخر غير الذي خرج في انتخابات مجلس المديرية النصفى (٣).



ويعين الوكيل الثاني لمجلس شورى القوانين من الأعضاء المنتخبين، ومن ثم لا بد من ذكر عدة ملحوظات على تشكيل مجلس الشورى هذا.

- الملحوظة الأولى:

وهي متمثلة في حرص الحكومة على تعيين ١٤ من أعضاء المجلس البالغ عددهم ثلاثين عضواً بدعوى تمثيل ذوات الأتراك وممثلي بعض الأقليات كالأقباط واليهود والبدو، ومن ذوي الكفاءات كالعلماء وغيرهم (٤).

ولكن الواقع هو أن الحكومة كانت تعينهم لكي تكفل تأييد ما ترغب فيه من قرارات إن وجدت معارضة داخل هذا المجلس، ويثبت تلك الحقيقة أن الرئيس والوكيل الأول للمجلس كانا يختاران من الأعضاء المعينين من جانب الحكومة؛ إذ إن رأي الرئيس هو المرجح إذا تساوت الآراء.

- الملحوظة الثانية:

وتتمثل في نوعية الأعضاء المنتخبين، إذ إنه كما سبقت الإشارة فإن الشروط التي كان يجب توافرها في عضو مجلس المديرية، وبالتالي في عضو مجلس الشورى، سواء الخاصة منها بالنصاب المالي أو غيره، كانت تحصر هذه العضوية في نوعية من المصريين.

وقد علق ماكنزي على ذلك بقوله: كان يجب أن يضم مجلس شورى القوانين رجالاً أذكاء مستقلين يستطيعون التأثير على الحكومة أو إقناع الوزارة بضرورة تقديم المشروعات للمجلس قبل إصدار الأمر العالي بها أو كتابة أسباب رفض الوزارة لمقترحات المجلس (٥) وكان من رأي ماكنزي أنه من الصعب وجود مثل هؤلاء الرجال في الديار المصرية وإذا وجدوهم لم يكونوا ممثلين في هذا المجلس؛ لأنهم لم يكونوا منفذين لرغبات السلطة، ويؤكد ذلك ما ذكره كرومر في تقريره السنوي:

(إن أعضاء مجلس شورى القوانين لم يكونوا ينتخبون إلا على مرام الرجال القابضين على الحكم). (٦) ومن ثم صدقت مقولة الدستور من أن هذا المجلس لا يمثل إلا الأعيان وامتدادى الحكومة فقط (٧).



ويمكن أن تستشف وظيفة مجلس شورى القوانين من خلال قراءة بعض مواد القانون الأساسي والذي تناول كل ما له علاقة بهذا المجلس والمجالس الأخرى. وكانت وظيفة مجلس شورى القوانين تنحصر في كونها وظيفة إدارية؛ إذ إنه لا يجوز إصدار أي قانون أو أمر يشتمل على لائحة إدارية عمومية إلا بعد أن يعرض على مجلس الشورى لأخذ رأيه فيها، هذا على الرغم من إن رأيه هذا لم يكن ملزماً للحكومة بأية صورة من صور الالتزام (٨).

وبذا لم يكن لهذا المجلس أي رأي في تشريع القوانين، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة قد أمعنت في سلب السلطة التشريعية من هذا المجلس، وذلك بتشكيل لجنة مختصة بالتشريع أطلقت عليها اسم (اللجنة الاستشارية التشريعية) سنة ١٨٨٤، وكانت تابعة لنظارة الحقانية وتتألف من ناظر الحقانية، المستشار القضائي، أعضاء لجنة قلم قضايا الحكومة- وناظر مدرسة الحقوق الخديوية (٩).

ومن الأمور التي تدعو إلى التعجب أن عمل هذه اللجنة الذي سلب من مجلس شورى القوانين حقه في التشريع بدعوى تشكيلها، وكان ينحصر في أحكام الشكل التشريعي للمشروعات وليس التشريع وجعل نصوص هذه المشروعات ملائمة لسائر قوانين الحكومة.

٣- الجمعية العمومية The General Assembly

كانت الجمعية العمومية تتألف من ٨٣ عضواً يمكن تصنيفهم إلى قسمين:

الأول: أعضاء بحكم القانون (١) وهم:

(أ) النظار السبعة.

(ب) أعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثين.

الثاني: وعدد أعضائه ٤٦ عضواً ينتخبون على الدرجتين، بمعنى أنه وجد مندوب

انتخاب كما كان متبعاً في انتخاب مجالس المديرية.

(٤) عن القاهرة (المحروسة)، (٣) عن الإسكندرية، (واحد) عن دمياط، (واحد)

عن رشيد، (واحد) عن السويس وبورسعيد، (واحد) عن العريش والإسماعيلية.



هذا عن الأحد عشر الذين كانت تنتخبهم المحافظات والمدن الكبرى، أما بالنسبة للمدريات فكانت تنتخب ممثلها في الجمعية العمومية كالآتي:

(أربعة) مديرية الغربية منهم (واحد) بندر طنطا، (ثلاثة) مديرية المنوفية، (ثلاثة) مديرية الدقهلية منهم (واحد) عن بندر المنصورة، (ثلاثة) مديرية الشرقية، (ثلاثة) مديرية البحيرة، (اثنان) مديرية القليوبية، (اثنان) مديرية الجيزة، (اثنان) مديرية بني سويف، (اثنان) مديرية الفيوم، (اثنان) مديرية المنيا، (ثلاثة) مديرية أسيوط منهم (واحد) عن بندر أسيوط، (اثنان) مديرية جرجا، (اثنان) مديرية إسماعيلية، (اثنان) مديرية قنا (٢).

وكان الانتخاب يتم بالأغلبية النسبية، هذا بالإضافة إلى أنه كان يتم بطريق غير مباشر، أي إنه كان يوجد وجد مندوب يقوم بانتخاب عضو الجمعية العمومية.

ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الوعي الانتخابي بين المصريين لم يكن قد وصل إلى درجة النضج الذي يستحقون به منحهم الحكم الذاتي الذي أخذوا يطالبون به خلال تلك الفترة ويؤكد ذلك ما ذكره الدون جورست في تقريره السنوي بعد إجراء الانتخابات لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سنة ١٩٠٧؛ إذ يذكر أنه في مدينة القاهرة كان يوجد ١٣٤ ألف مصري من البالغين، لهم حق انتخاب مندوبين عنهم، ولكن لم يقيد سوى ٣٤ ألفاً فقط في سجلات الانتخاب، وأما عدد الذين ذهبوا للاقتراع من هؤلاء الـ ٣٤ ألفاً فهو ٥٠٠ فقط أي ما يعادل ٤,٤ % من الذين سجلوا أسماءهم في سجلات الانتخاب و ١,١ % من مجموع الانتخاب، من وجهة نظر الإنجليز.

٤- مجلس شورى الحكومة "Council of State"

كذلك ينص القانون الأساسي الصادر في الأول من مايو ١٨٨٣ إلى جانب هذه المؤسسات على إنشاء مجلس للدولة يجرى شرح تنظيمه ومهامه في مرسوم تال. وقد جرى اقتراح فكرة هذه المؤسسة من فرنسا، وكان الهدف من إنشاء مجلس الدولة هو إعداد مشاريع القوانين لتقديمها لمجلس الشورى.



وعندما وصلت إلى مصر في شهر سبتمبر ١٨٨٣ اكتشفت أن مسألة تشكيل مجلس الدولة كانت عملية مهلكة، وسرعان ما اتضح بعد ذلك أنه تحت هذه المؤسسة سيجري إدخال الحكومة الدولية في كل فرع من أفرع الإدارة في مصر .
استمر النقاش أشهرًا عدة إلى أن قمت في ٩ يناير من ١٨٨٤ بإبلاغ اللورد جرانفيل أن مجلس الدولة سيكون هيئة مكلفة وعديمة النفع، وكان نوبار باشا مشاطراً لي في ذلك الرأي، وبذلك أمكن إنقاذ مصر إنقاذاً رحيماً من ذلك الشكل من أشكال طاعون الدول .

- تقييم نظام دوفرين :

بعد ذلك يمكن تسجيل عدة ملحوظات نقف من خلالها على بعض الحقائق التاريخية التي توضح ماهية هذه المجالس .

الملاحظة الأولى: إن مجالس المديرية كانت تعقد مرة كل سنة على الأقل بأمر عال (١٢)، ولذلك مدلوله بالطبع تلك المجالس لم تكن حرة في اتخاذ أي قرار دون الرجوع إلى ناظر الداخلية وإلى "الحضرة الخديوية" ويؤكد ذلك الأوامر العالية التي توجد في محافظ مجلس الوزراء بدار الوثائق القومية والخاصة بالتثام مجالس المديرية لأي أمر من الأمور التي تدعو إلى انعقاد هذه المجالس وستعرض لتلك الأوامر في حينها .

ملاحظة ثانية: وهي خاصة وعملانية جلسات مجالس المديرية إذ نص القانون النظامي لسنة ١٨٨٣ على عدم علانية جلسات هذه المجالس (١٣) حتى إنه حينما صدر قانون مجالس المديرية والذي وسع من اختصاصات تلك المجالس أشارت مادة من المواد التابعة لهذا القانون إلى ذلك فنكرت: "... وليجوز لأحد غير الأعضاء أن يحضر جلسات المجلس أو لجانه إلا بدعوة منه أو من المدير لفائدة المسائل الحاصل البحث فيها..."

وقد أثارت علانية جلسات مجالس المديرية هذه ضجة واسعة في جلسات الجمعية العمومية، ذا كيف إن جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية أصبحت علانية منذ سنة ١٩٠٩، وأن جلسات مجالس المديرية لا تزال سرية وغير مسموح بحضور أحد غير الأعضاء في سنة ١٩١١ عرض ذلك الموضوع على الجمعية



العمومية وكان هناك من وافق على هذا الرأي وهناك من رفضه، فمثلاً عبد اللطيف الصوفاني أيد ذلك الاقتراح الخاص بعلائية جلسات مجالس المديريات أسوة بالهيئتين النيابيتين مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية أما طلبة سعودي عضو حزب الأمة فقد ذكر أنه قبل إن نطلب من الحكومة علانية جلسات هذه المجالس علينا -أي الأعضاء- إن نطلب مقاعد أو أماكن تتسع لوجود جمهور في هذه المجالس حيث إن هناك بعض المجالس لا تتسع أماكنها لاستقبال أحد غير الأعضاء (١٤).

وإن دل ذلك على شيء ما يدل على مدى طريقة التفكير التي اتصف بها أعضاء تلك المجالس في مصر خلال هذه الفترة، إذ أنه كما هو واضح إن العضو يرى أن يطلب من الحكومة أماكن تتسع لاستقبال الجماهير قبل طلب علانية الجلسات.

وفي مجلس شورى القوانين في سنة ١٩١١ تقدم عبد اللطيف الصوفاني باقتراح مماثل طلب فيه ضرورة علانية جلسات مجالس المديريات، وأيضاً قوبل هذا الاقتراح بالرفض من بعض الأعضاء فمثلاً "مفتاح معبد" ذكر عند رفضه لهذا الاقتراح إن علانية جلسات هذه المجالس ستجلب الضرر أكثر من النفع ودلل على ذلك بقوله "أنه إذا أبدى أحد الأعضاء رأيه في إزالة عزية ما لأنها مأوى للصوص وعلم أصحاب هذه العزبة بهذا الرأي فلا بد من إن ينتقموا من قائله في شخصه أو ماله" (١٥).

ويستشف مما سبق طريقة تفكير أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية التي يجب أو كان يجب إن تكون معبرة عن رأي الأمة كما أشرع وقتذاك وخلال دور انعقاد الجمعية العمومية لسنة ١٩١٢ عاد موضوع علانية جلسات مجالس المديريات هذا إلى الظهور، وردت نظارة الداخلية على ذلك بقولها: لا مانع لدى الحكومة مبدئياً من الموافقة على هذه الرغبة، ولكن بما أن موضوع علانية الجلسات هذا يهم مجالس المديريات نفسها فلا بد قبل إصدار قرار نهائي بشأن هذا الموضوع أن تدرسه الحكومة مع تلك المجالس (١٦).

ملحوظة ثالثة: وتتمثل في عزل مجالس المديريات بعضها عن بعض، ذلك أن دوفرين قد وضع في القانون النظامي الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ نصاً قال فيه: "



مجلس المديرية ممنوع من مخاطبة غيره من مجالس المديريات.."(١٧). وعند قراءة ذلك النص يتضح أن هناك أمورا كان يجب أن تتخبر فيها المديريات مع بعضها البعض. ومن هذه الأمور مذكرة من نظارة الداخلية إلى مجلس النظار تطلب منه إصدار أمر عالٍ بدعوة مجلس مديرتي المنوفية والغربية للانعقاد للمناقشة في إضافة بلاد من إحدى المديريتين إلى الأخرى(١٨).

وكان يجب أن يتخبر في هذا الأمر مجلسا مديرية الغربية والمنوفية، ثم يخبرا نظارة الداخلية بذلك؛ حيث إن هذه الإضافة كانت ستحدث تغييرا في زمام كل مديرية منهما، وصدر الأمر العالي الذي يحدد اجتماع مجلس المديريتين، وأبلغ المجلسان نظارة الداخلية باجتماعهما فيما بعد.

ملحوظة رابعة: وهي خاصة بالنص الوارد في القانون النظامي الذي جاء فيه: "إن مجلس المديرية ممنوع من تحرير أو نشر محاضر أو منشورات"(١٩). وكان لهذا النص أثره حيث إن الباحث في مجالس المديريات لا يستطيع أن يحصل على محاضر تلك المجالس إلا بصعوبة، ومن ثم فإن دراستها تكون من خلال الأوامر العالية التي تصدر للمديرين أو من خلال قوانين الانتخابات والمناقشات التي تدور في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حول بعض التعديلات الخاصة بالمديريات، أو من خلال ما ينشر على صفحات الجرائد من نقد بعض الأمور المتعلقة بها بمعنى أدق، ودراسة مجالس المديريات في الغالب تكون من خارج المجلس وليس من داخله.

ملحوظة خامسة: أخيرة تمثلت هي الأخرى في نظام انتخاب أعضاء مجالس المديريات. إذ إن الانتخاب كان يتم كل ست سنوات، على أنه كان يجري تجديد نصف أعضاء المجلس كل ثلاث سنوات بطريق القرعة. فقد كانت تجتمع لجنة الانتخاب والمدير ووكيله وجمهور العمدة والأعيان بالمديرية، ثم يؤتي بصندوق به أوراق بكل ورقة اسم عضو من أعضاء المجلس، فيسحب الحاضرون نصف هذه الأوراق، ومن كان اسمه موجودا في الأوراق، التي سحبت يخرج من المجلس، ويتم انتخاب أعضاء محل الساقط اسمهم بطريقة الاقتراع السري (٢٠).



وعلى الرغم من هذا الأسلوب الذي كان يتم به الانتخاب، وكيل المديرية كان يصرح للحاضرين في أثناء عملية الانتخاب هذه، بأن لكل منهم الحرية المطلقة في انتخاب من يريدونه(٢١).

من خلال عرض نشاط الجمعية العمومية في المجالات كافة يمكن القول إنه كان باستطاعة أعضائها النهوض بالبلاد على الرغم من الظروف التي كانت بها، ويبدو أن واضعي القانون الأساسي كانوا يخشون من تصاعد نجم هذه الهيئة، لذا هم باعدوا بين دورات انعقادها ورغم ذلك فإنها بلا شك قد أسهمت في إدخال تعديلات في نظم كثيرة حتى ولو عن طريق المناقشة والاقتراحات فقط.

بالإضافة إلى بعض الملحوظات على الجمعية العمومية:

الملحوظة الأولى:

نشاط الجمعية في النواحي الاقتصادية يوحى للمتصفح لها أنها متكررة، سواء المطالبة بإلغاء الضرائب أو إصلاح مد السكك الحديدية والزراعية الممهدة، بل أكثر من ذلك كانت متشابهة منذ إنشائها وحتى ورود الأمر العالي هيئة الجمعية في أول أبريل سنة ١٩١٢ والذي يقضي بفضها؛ أملاً في إيجاد هيئة نيابية أخرى أفضل(٦٩) - كما أشيع وقتذاك - ويؤكد ذلك ما ذكره المعتمد البريطاني الدون جورست في تقريره السنوي لعام ١٩٠٨ من أن الجمعية العمومية قد أصدرت قرارات كثيرة لا فائدة من إعادة بيانها لأنها تشبه أمثالها مما سبق صدوره في جلسات الجمعية السابقة(٧٠).

الملحوظة الثانية:

وتمثلت في نشاط الجمعية العمومية الذي ظهر بوضوح أكثر منذ سنة ١٩٠٤، حينما طالب الشيخ علي يوسف بضرورة إقامة مجلس ينوب عن الأمة المصرية ويمثلها خير تمثيل، ثم استمر الأعضاء يرددون ذلك الطلب في كل اجتماع لهم، حتى كانت نتيجته حل الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين من جانب الحكومة؛ لإيهام أعضائها بأن هناك تغييراً دستورياً مرتقباً في البلاد.



الملحوظة الثالثة:

وهي متعلقة بالتناقض بين مطالب أعضاء الجمعية، إذ إنه في الوقت الذي تعددت مطالبهم التعليمية كانوا يرفضون إعفاء حاملي الشهادات الدراسية من شرط النصاب المالي المطلوب لعضوية هيئات دوفرين الثلاثة والتي هي محور دراستنا. وفي النهاية يمكن القول: إنه من خلال قراءة مقترحات الجمعية العمومية في أثناء أدوار انعقادها يمكن أن نستشف طبيعة التركيب الاجتماعي لأعضائها ومدى انعكاسه على مقترحاتها ورغباتها، وربما أنه قد وجد من بين هذه المقترحات ما يمكن القول معه إن فيه فائدة لمصر والمصريين، ولكن هذه الفائدة كانت ستعود بالدرجة الأولى على هؤلاء الأعضاء وأبنائهم.

ويوجه بعض المؤرخين العديد من الانتقادات للنظام النيابي الذي أنشأه الإنجليز في مصر والذي استمر ما يربو على ثلاثين عامًا.

ومن هذه الانتقادات على سبيل المثال: تضيق الخناق على الحياة النيابية في مصر خلال الفترة الممتدة من ١٨٨٣ إلى ١٩١٤، على اعتبار أن مصر كانت تتمتع بمجلس نواب تتوافر فيه شروط الإنابة عن الشعب المصري إلى حد كبير قبل مجئ الإنجليز إلى مصر في سبتمبر ١٨٨٢. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد نظام نيابي يمثل جميع طبقات الأمة في أي بلد من بلدان العالم، ولكن القضية ليست المجالس النيابية تمثل من بقدر ما مدى الصلاحيات التي منحت لهذه المجالس، حيث إن المجالس التي سبق الإشارة إليها كانت ذات طبيعة استشارية، بمعنى أنها لم تستطع طوال فترة تواجدها إلزام الحكومة بأمر من الأمور ماعدا حالة مد أجل امتياز قناة السويس وهذه حالة استثنائية كما هو معروف.

وهناك انتقاد آخر تمثل في قُصُر عضوية هذه المجالس على طبقة معينة دون بقية طبقات الأمة، وهي طبقة الأعيان وكبار ملاك الأراضي الزراعية، ومن المعروف أن مجلس إسماعيل ١٨٦٦ قد ارتكز على هذه الطبقة أيضًا، هذا بالإضافة إلى أن أفرادها هم الذين وافقوا على عريضة سبتمبر ١٨٨١ تلك العريضة التي يعدها البعض دليلًا قويًا على تطور



الفكرة النيابية بين المصريين، وذلك لما أتى بها من مبادئ وأفكار. وأيضًا طبقة الأعيان هذه هي الطبقة التي وقفت في وجه شريف باشا، بحيث اضطرته للاستقالة، وهي التي أعدت لائحة ٧ فبراير ١٨٨٢، ولكن هناك سؤال يثير الانتقاد حول قصر عضوية المجالس السابق الإشارة إليها، على طبقة كبار الأعيان هذه، وهذا السؤال هو: لماذا تراجع موقف أفراد هذه الطبقة في عهد الإنجليز بحيث أصبحوا يشكلون حجر الزاوية في النظام النيابي خلال فترة الدراسة، وعلى ذلك أصبحوا أداة طيعة في يد السلطة.

وللرد على ذلك التساؤل يمكن القول: إن أفراد هذه الطبقة هي الطبقة التي كانت تملك الأرض، ومن ثم ترزع القطن الذي يأخذه الإنجليز للتصنيع في بلادهم، وفي حالة اعتراض طبقة كبار الأعيان ستمتنع، انجلترا عن شراء ما يزرع في أراضي هذه الطبقة، وبالتالي سيحدث كساد لقطنهم، ومن هنا فالقول بأن قضية التعاون بين الإنجليز هي قضية مصالح فقط.

ويوجه انتقاد آخر حول تسمية مجالس ١٨٨٣ إلى ١٩١٤، حيث إن بعض الباحثين والمؤرخين يرى أنها مجالس نيابية وبعضهم الآخر يرى أنها مجالس شبيهة بالنيابية، لما وجدت حركة المطالبة بالدستور والمجلس النيابي عامي ١٩٠٨، ١٩٠٩، ولما ردد أحد أعضاء مجلس شورى القوانين في أثناء مطالبة المجلس بمجلس نيابي بأن المجالس التي نحن أعضاءها لا يشم منها رائحة المجلس النيابي.

ولكن ليس معنى أنها لا تعد إلا ظاهرة طرأت على المجتمع المصري وانتهت بمجرد انتهائها سنة ١٩١٤م، بل هي ظاهرة لها أصولها وجذورها التي استمرت فيما بعد، بحيث إن هذه التجربة النيابية قد أحدثت تراكمًا برلمانيًا، بمعنى أنها أفرزت شخصيات بارزة لعبت دورًا في الحياة النيابية في مصر فيما بعد، بل أكثر من ذلك أن الإنجليز أنفسهم أصبحوا ينظرون إلى أعضاء المجالس محور الدراسة نظرة شك وريبة، خاصة إلى أعضاء الجمعية التشريعية، ويؤكد ذلك حرصهم على تعطيل الجلسات في أثناء الحرب العالمية الأولى، بلا مسوغ، فقط أن ظروف مصر لا تسمح بعقد الجمعية، على الرغم من أن ظروف الحرب هذه هي التي تستدعي عقد الجمعية، خاصة وأن الدول المحاربة لم تعطل مجالسها النيابية (١) على السلم.



دليل آخر على أن تجربة الإنجليز النيابية في مصر من ١٨٨٣ إلى ١٩١٤ قد أحدثت تراكمًا برلمانيًا؛ أنه بمجرد انتهاء الحرب سنة ١٩١٨ أخذ العديد من أعضاء هذه المجالس يتناقشون فيما يجب عمله للقضية المصرية عندما تسنح الفرصة، ثم تلا ذلك تشكيل ذلك الوفد المصري بداية من ٧ أفراد، جميعهم ما عدا أحمد لطفي السيد كانوا أعضاء في الجمعية التشريعية، وهؤلاء السبعة هم سعد زغلول - على شعراوي - عبد العزيز فهمي - محمد محمود - أحمد لطفي السيد - عبد اللطيف المكباتي ومحمد علي. وأخذ في جمع التوكيلات للتحديث باسم الأمة المصرية، ومن ثم اتبعت ثمار التجربة النيابية في أثناء ثورة ١٩١٩ وما بعدها.

وعلى ضوء ما سبق الإشارة إليه يمكن القول: أن التجربة قد نجحت في حدود ما وضع لها من صلاحيات واختصاصات، ويؤكد ذلك أن إنجلترا كثيرًا ما كانت تردد على السنة سياساتها أنها وضعت للمصريين ما يتناسب معهم من الأنظمة والاختصاصات. وبالفعل وجد من المصريين من يؤيد إنجلترا في ذلك، فيما بعد على اعتبار أن إقامة مجالس نيابية كاملة الصلاحيات في أي بلد تحتاج إلى وجود طبقة اجتماعية وسطى لديها وعي اجتماعي وسياسي، تؤمن بحقوق الشعب - وليكن من زاوية مصالحها - ثم تتحول هذه الطبقة الاجتماعية فيما بعد إلى قوة ضاغطة وراغبة في تحقيق المشاركة مع السلطة في صنع ما يحقق رغبات وأمان الشعب الذي تنتمي إليه، حيث إن هذه الطبقة لم تكن موجودة في مصر خلال فترة الاحتلال الإنجليزي وقد رأى الإنجليز أن أنسب نظام نيابي يمكن تطبيقه في مصر هو ما كان متمثلًا في نظام دوفرين أولاً ثم نظام كتشنر والذي سبق الإشارة إليها.



مصادر ومراجع البحث

- ١- تقرير دوفرين سنة ١٨٨٣ طبع بمطبعة الأهرام بالإسكندرية سنة ١٨٨٣.
- ٢- محاضر جلسات - مجلس شورى القوانين - جلسة ٢١ مايو سنة ١٩١١ .
- ٣- محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم ٦٠٧، مجالس المديرية.

الدوريات:

- ١- مجلة الهلال: الجزء الخامس، من السنة الأولى، بتاريخ يناير ١٨٩٣.
- ٢- جريدة الوطن: العدد ٢٨٧، ٧ أبريل ١٨٨٣م، ص ٢.
- ٤- الجريدة اليومية: العدد ٦٠٥، ٨ مارس ١٩٠٩م، تحت عنوان (لم يبق إلا الدستور) مقال بقلم أحمد لطفي السيد، ص ١.

المراجع العربية:

- ١- أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، الجزآن الأول والثاني، الطبعة الأولى، مصر سنة ١٩٣٤.
- ٢- فيليب بن يوسف جلال، قاموس الإدارة والقضاء، المجلد الثالث، المطبعة البخارية سنة ١٨٩١، المجلد الرابع سنة ١٨٩٢، المجلد الخامس سنة ١٨٩٤.
- ٣- محمد أبو الإسعاد: سياسة التعليم في مصر تحت الاحتلال البريطاني من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٢٢، دار النهضة العربية، القاهرة سنة ١٩٨٣.
- ٤- محمد خليل صبحي: تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي، الجزء الرابع، القاهرة، سنة ١٩٤٧.
- ٥- يونان لبيب رزق: الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني من ١٨٨٢ إلى ١٩١٤، القاهرة ١٩٧٠.

كتب مترجمة:

- ١- لاندواكوب: الحياة النيابية والأحزاب في مصر من سنة ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢، ترجمة وتعليق - سامي اللبني مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٢- كرومر: مصر الحديثة، المجلدان الأول والثاني، ترجمة وتصدير صبري محمد حسن، مراجعة وتقديم أحمد زكريا الشلق، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤، ٢٠١٥.